أثر الالتزام بالمعايير البيئية الأوروبية على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية

أ. رداويـــة معمـــــر
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
redaouimr@yahoo.fr

الملخص:

لقد تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقتها التجارية الدولية نتيجة تطور التبادل التجاري وذلك بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية على غرار الاستناد على المعايير والاشتراطات البيئية كآلية تحمي بها اقتصاداتها من المنافسة الأجنبية ، مما شكل صعوبة في عملية ضبطها بين أطراف أعضاء التبادل التجاري ، الأمر الذي أثر سلبا على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية على غرار الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والنسيجية على وجه الخصوص.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على تلك التأثيرات التي أصبحت تحدثها الممارسات الاقتصادية وخاصة الأوروبية من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في التجارة الدولية ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصادات النامية بالتركيز على حالة الاقتصاد الجزائري.

Abstract

We have varied forms of state intervention in international trade relationship management as a result of the evolution of trade and that adopting different policies in order to achieve its development goals similar to rely on environmental standards and requirements as a mechanism to protect their economies from foreign competition, posing difficulty in tuned between the parties to the members of the trade process, which had a negative impact on the competitiveness of exports from developing countries like Algeria's exports of food and textile products in particular.

Accordingly, this paper aims to shed light on those influences that have become Caused by European private economic practices through the integration of environmental considerations in international trade and its impact on the competitiveness of developing economies to focus on the case of the Algerian economy.

.

مقـــدمـــة :

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية إما بتقييدها او بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة ، وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية وتوازن ميزان مدفوعاتها ، إلا أنه ومنذ النصف الثاني من الثمانينات شهدت دائرة الاهتمام تغيرا في الطبيعة والمدى إذ بدأ الاهتمام بقضايا التلوث البيئي والمؤشرات البيئية الدولية يكاد يطغى على الاهتمام بالبيئة المحلية ، ومن ثم غدا التركيز يدور حول ظواهر جديدة مثل الاحتباس الحراري التنوع البيولوجي ، تآكل طبقة الأوزون ....الخ . وفي إطار العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة فإن الدول النامية تحظى باهتمام خاص ، حيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة ورغبة منها كذلك في إشراك الدول النامية في تحمل جزء من نفقة حم اية البيئة الدولية على حساب تحقيق تنمية مستدامة بها ، هذا من جهة ، أما من ناحية أخرى نجد أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تتشدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية لأسواقها عن طريق استخدامها لأساليب حمائية خفية تحت مسمى الاشتراطات أو المعايير الصحية والبيئي ة وغيرها ، وهذه الأخيرة تعد بمثابة السياسات البيئية الدولية التي تجعل الدول النامية مكبلة بقيود المعايير الخاصة بالجودة البيئية على صادرتها في السلع الملوثة بيئيا ، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية :

– ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير البيئية في حقل التجارة الدولية على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية على غرار الصادرات الجزائرية ؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المعايير البيئية الأوروبية ودرجة تأثيرها على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية ، حيث ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية ، خصصنا المحور الأول لتناول مفهوم وأهمية المعايير البيئية وكذا تأثيرها على التجارة الدولية ، بينما المحور الثاني فقد أدرجنا فيه أهم الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية والأوروبية، في حين جاء المحور الأخير لدراسة مدى تأثير المعايير البيئية الاوروبية على الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية والمنسوجات .

المحور الأول: المعايير البيئية، مفهومها، أهميتها وتأثيرها على التجارة الدولية

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا على مستوى مختلف الأصعدة السياسية والإعلامية ، ومن الظواهر اللافتة لهذه الصحوة الكبرى ، نجد انشغال الرأي العام العالمي بقضايا البيئة وحمايتها والدفاع عنها لتأمين مناخ بيئي عالمي يحمي الكرة الأرضية من كافة مظاهر التعدي عليها . ويجنب الثروات الطبيعية والبشرية من تبعات الاستخدام غير العقلاني لها، فأصبحت القضية البيئية تبعا لذلك تحتل مكانة هامة في الفكر الاقتصادي عموما وفي تحديد معالم التجارة الدولية بوجه الخصوص.

ولقد احتل البعد البيئي لاستخدامات الموارد الاقتصادية مكانا ثانويا في الفكر الكلاسيكي للتجارة الدولية، حيث لم تظهر البيئة في تحليل آدم سميث أو دافيد ريكاردو ، وبالتالي لم يكن لها أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي من دول العالم ، إلا أنه ومع تغير المعطيات الاقتصادية في البيئة الدولية أضحت الاعتبارات و

الأبعاد البيئية تشهد أبعاد مختلفة تمس بسيرورة المبادلات التجارية الدولية وطفا على السطح ارتباط واضح ما بين التجارة الدولية والبعد البيئي.

أولا : مفهوم المعايير البيئية في نظرية التجارة الدولية

يقصد بالمعايير البيئية عموما على أنها : « تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها » . ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب ، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف[1] .

ثانيا : أهمية المعايير البيئية

تؤثر الأنشطة الصناعية باختلاف أنواعها ومكوناتها على عناصر البيئة التي يعيشها الإنسان وقد تكون هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة . وفي الأجل الطويل تؤثر على صحة الإنسان ، وعلى معدلات التنمية . ومع تزايد القلق اتجاه هذه الآثار الضارة للتلوث الصناعي تزايد الضغط على القطاع الصناعي لاستخدام طرق تصنيع صديقة للبيئة تحافظ عليها . وحيث أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على نصيب معتبر من حجم الصادرات الجزائرية، فإن عدم الالتزام بالمعايير البيئية التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي سيترتب عليه انخفاض الصادرات في هذه السوق الهامة، وفي نفس الوقت فإن عدم تطبيق المعايير البيئية في ظل المنافسة الشديدة بين المصدرين يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية السعرية لها في هذه السوق، بل وفي أسواق أخرى قد تحذو حذو الاتحاد الأوروبي في هذه التدابير الحمائية.

ونعرض فيما يلي لأهم العوامل التي أدت الى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في العملية الانتاجية[2]:

- تعتبر المتطلبات و المعايير البيئية وما تستلزمه من شهادات توافق بيئية من أهم عوامل تفعيل القدرات التنافسية، كما أنها من أهم العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة أ مام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحواجز الجمركية.

- الطاقات الانتاجية المحدودة للعديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالرغم من توفر العديد من المزايا النسبية لهذه الدول و التي تتمثل في توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة، لذلك لابد من الاهتمام بسياسات التوافق البيئي التي تهدف إلى تقليل الفاقد الناتج عن العملية الانتاجية ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق وفورات في المياه و الكيماويات و الطاقة و تخفيض زمن التشغيل ومن ثم الحد من تكاليف التشغيل بما يمكن أن يعوض أي تكاليف ناجمة عن استخدام طرق صديقة للبيئة.

[1] – سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006 ، ص 35 .

[2] – وزارة التجارة الخارجية، مختارات من دليل التجارة البيئية، التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الأوروبي، قطاع الاتفاقيات التجارية، وحدة المشاركة الأوروبية، 2003، ص 18.

- اتجاه الدول المستوردة في حالة عدم اهتمام المصدرين بالمتطلبات البيئية إلى دول أخرى قادرة على الوفاء بها مما يعني إمكانية الخروج شيئا فشيئا من السوق أو أنها قد تلجأ إلى الضغط لخفض السعر نتيجة عدم الاهتمام بالمعايير البيئية.

- وجود استعداد لدى الدول المتقدمة لتقديم المساعدات الفنية و المالية للدول النامية تتعلق بالتوافق البيئي حتى تضمن وصول منتجات آمنة لمستهلكيها، لذلك يجب على حكومات الدول النامية الاهتمام بدراسة كيفية الحصول على أقصى استفادة ممكنة من هذه المساعدات في طريق توفيق أوضاعها البيئية.

ثالثا: الاشتراطات و المعايير البيئية وتأثيرها على التجارة الخارجية

للتأكد من حقيقة وجود علاقة ما بين المعايير و الاشتراطات البيئية و الميزة التنافسية في الأسواق العالمية قامت بعض الدراسات بأخذ قطاع الصناعات الأمريكية كعينة للدراسة، وانتهى الدارسون إلى حقيقة مفادها أن المعايير البيئية الصارمة تؤثر على تكاليف المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بقدر ضئيل مقارنة بتأثير باقي التكاليف، باستثناء تلك القطاعات التي تتحمل تكاليف رقابة بيئية عالية، وكانت أهم الدراسات قد تطرقت لموضوعين أساسيين هما موضوع الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية وموضوع الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة توطين (هجرة) الصناعات حيث أن[1]:

أ- الأثر البيئي على نمط التجارة الدولية من خلال القدرة التنافسية:

إن تضمين التكاليف البيئية إلى جانب تكاليف عناصر الإنتاج قد يؤدي إلى حدوث تغير في طبيعة التخصص ومن ثم نمط الإنتاج و التجارة الدولية خاصة اذا حدث هذا التضمين من طرف واحد في معادلة التبادل بين الدول [2]، وقد تمت دراسة هذا النوع من الأثر البيئي من طرف خبراء اقتصاديون، وكانت أهم الدراسات كما يلي:

1 - **دراسة يوجلو Ugelow** : كانت عبارة عن مسح شامل في مجال التركيز على العلاقة بين المعايير البيئية و النمو الاقتصادي سنة 1982، وخرج بنتيجة مفادها أن أثر التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفا على الميزة التنافسية لصناعتها في الأسواق الخارجية.

2 - **دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE**: أقرت هذه الدراسات في معظمها أن متوسط هذه التكلفة بلغ 2,4 % من جملة المداخيل السنوية لهذه الصناعات خلال ثمانينات القرن العشرين وتوقعت لها الارتفاع في المستقبل.

[1] – سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 317 - 323

[2] – السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية و التجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، بعنوان: اقتصاديات البيئة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 17 – 19 أفريل 1995، ص 48.

3 - **دراسة دافيد روبنسون David Robinson**: أشارت هذه الدراسة إلى أن زيادة التكاليف البيئية بمقدار 01 % في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تؤدي الى تخفيض رصيد الميزان التجاري بما يعادل 6,5 مليار دولار سنة 1982.

4 - **دراسة باتريك لو Patrick Low**: توصلت هذه الدراسة إلى أن فرض ضريبة التلوث بالمكسيك سنة 1991 بقيمة تعادل تلك المفروضة على الصناعات المثيلة في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي الى تخفيض صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح بين 1,2 % و 2,6% أي ما يعادل 375 مليون دولار سنويا.

ومن ثم فإن ما يمكن استنتاجه من الدراسات السابقة الذكر هو أن فرض قيود و معايير بيئية سيؤثر لا محالة على درجة التنافسية في الأسواق الخارجية بدرجات تتفاوت حسب طبيعة الاقتصاد و حجمه ودرجة انفتاحه.

ب– الأثر البيئي على الاستثمار وإعادة التوظيف الصناعي: كانت أهم الدراسات كما يلي[1]:

1– دراسة ليونارد Leonard : قام بدراسة استراتيجيات التنمية لأربعة دول مختلفة واستنتج أن ايرلندا هي الوحيدة التي تنتهج إستراتيجية واضحة لجلب الصناعات الملوثة نظرا لفقرها النسبي مقارنة بالدول الثلاثة الأخرى ولانعزالها الجغرافي أيضا ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر هذه الصناعات إلى الخارج محدثة أثار متعددة هي :

- تزيد استثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بباقي الاستثمارات وتتقلص استثماراتها في الداخل بنفس المقدار؛
- تكون الدول النامية الملجأ الأول لهذه الاستثمارات الملوثة؛
- ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاستثمارات بسرعة اكبر من واردات الدول الأخرى .

2–دراسة لو / يتس LOW AND YEATS : توصلت الدراسة إلى أن الدول النامية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العالمية للسلع كثيفة التلوث ، مثل : الحديد والصلب ، التعدين الصناعات التحويلية وصناعة الورق.

كما توصل لو Low في دراسة منفردة عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك سنة 1992 إلى أن 12% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية تخص إنتاج صناعات ذات الإنفاق البيئي الكبير عليها (فاقدة للقدرة التنافسية)

3–دراسة كروس مان / كروجر Crossman and Kruger : توصلا سنة 1991 من خلال دراستهما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك منتجات ذات نسبة استخدام منخفضة من العمالة الماهرة ورأس المال .

[1] – كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، دفعة 2009/2008، ص ص 191، 192.

4-دراسة البنك الدولي : في دراستين مختلفتين سنة 1992 كان الغرض منهما إعداد " مؤشر لقياس نسبة التسمم الصناعي indicateur des industries toxiques " ، حيث ومن عينة تحتوي على 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية وخلال الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1988 ، توصلت الدراستين إلى أن تحرير التجارة في ظل المعايير البيئية المختلفة سيؤدي إلى هروب الصناعات من الدول المتشددة إلى الدول المتراخية بيئيا ، حيث تأكد رسميا أن الدول ذات السياسات الحمائية تجاريا تعد مأوى للصناعات كثيفة التلوث .

ومن خلال الدراسات السابقة هذه تبين بأن هناك علاقة متينة ما بين التجارة الدولية والمعايير والاشتراطات البيئية إذ أن التطبيق المتشدد وبالطرق الأكثر ذكاء وخفاء لهذه الأخيرة يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية لل دول في الأسواق العالمية خاصة النامية منها ، وذلك لما لهذه المعايير من أثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئيا على غرار قطاع المحروقات والصناعات الأولية التي ترتكز عليها صادرات معظم الدول النامية.

المحور الثاني : أهم الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية والأوربية

في ظل التغيرات التي حدثت في النظام العالمي أصبحت التكنولوجيا البيئية لها تأثير فعال في التجارة العالمية وذلك من خلال خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق التحسينات المستمرة في العملية الإنتاجية والارتقاء بجودة المنتج وبالتالي القدرة التنافسية ، بالإضافة إلى أنها صارت متطلبات جوهرية لحماية البيئة والمحافظة على صحة الإنسان والحيوانات والنبات وتحقيق التوازن البيئي عند مستويات آمنة تحقيقا لرفاهية البشرية .

ورغبة من القائمين على إدارة المنظمة العالمية لحماية البيئة في اهتمام والتزام جميع الأطراف ذات الارتباط بالبيئة فقد تركزت المتطلبات والمعايير البيئية رغم تعددها في ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في القوانين والتشريعات والشهادات الدولية فضلا عما تصنعه الدول المستوردة من مواثيق خاصة بها .

أولا : المعايير البيئية الدولية

لا تضع الجات GAAT كل القواعد والمواصفات القياسية ولكنها تشجع من خلال قواعدها تطبيق مواصفات دولية مناسبة في هذا الشأن بشرط عدم استخدام هذه المعايير "" كأداة للتمييز في المعاملة "" ضد منتجات الدول الأخرى والأخذ في الاعتبار التباين بين الدول في القدرة على الامتثال لها ، كما أن منظمة التجارة العالمية OMC تشجع الدول من خلال سياساتها التجارية على الاستناد في اتخاذ تدابيرها البيئية إلى المعايير التي صاغتها الهيئات الدولية المعنية ، ولكنها لا تشترط المواءمة مع المعايير الدولية ومن ثم من الممكن أن تضع الدول معايير تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة أشد صرامة من المعايير الدولية ولكنها تشترط ألا يكون عائقا للتجارة الدولية كما أن الظروف التي تتسم بها البلدان النامية تعتبر مبررات قوية لوجود نظم أقل صرامة في مجال إنفاذ الأنظمة والمعايير البيئة[1]. وتعنى منظمة التجارة العالمية في قطاع الأغذية بمجموعتين من الاتفا قيات ، الأولى تتمثل في الاتفاقية بشأن اتخاذ التدابير الضرورية من أجل حماية صحة الإنسان وهي الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والسلامة النباتية والحيوانية وذلك لتجنب مخاطر انتقال الأوبئة والأمراض والملوثات والسموم في الأغذية أو المشروبات، حيث تتضمن تحديد المستويات المسموح بها في المنتجات المستوردة داخل أسواقها ، أما الثانية فتتمثل في الاتفاقية بشأن الحواجز التقنية على التجارة والتي تحرص على

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "" الاسكوا "" ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 33

عدم نشوء حواجز غير ضرورية أمام التجارة ناجمة عن الأنظمة والمعايير الفنية بما فيها شروط التجهيز ووضع العلامات حيث تسمح للدول بتطبيق المعايير التي تراها ضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان أو لحماية البيئة وفق المستويات التي تعتبرها ملائمة وبشرط ألا تشكل قيودا مستترة على التجارة الدولية [1]. بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الأخرى المرتبطة بالتجارة والمحددة للعديد من المعايير البيئية المطلوبة والتي منها بروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الأوزون، واتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول كيوتو بشأن تغيرات المناخ ، وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية ومؤتمر الدوحة وجوهانسبرج إلى غير ذلك من الاتفاقيات والمؤتمرات [2]. ونلاحظ أن هناك ارتباطا بين هذه الاتفاقيات وبين النفاذ إلى الأسواق العالمية والقدرة التنافسية خاصة للسلع ذات الأهمية التصديرية حيث تفرض هذه الاتفاقيات لوائح وتنظيمات فنية وقواعد إجرائية خاصة بتطبيق المعايير البيئية يجب الإلتزام بها والتوافق معها لزيادة الصادرات وفرض الدخول للأسواق العالمية.

ثانيا : المعايير البيئية للإتحاد الأوروبي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكثر التكتلات الاقتصادية تشددا في تطبيق المعايير البيئية على المنتجات الم ستوردة من خارجه حيث تعد هذه المعايير من المحددات الهامة لدخول أي منتجات إليها، وتقوم سياسات الاتحاد الأوروبي البيئية على الأخذ بمبدأ الوقاية أي التعامل مع أسس المشاكل البيئية بدلا من التعامل مع أثارها بعد حدوثها وتستند اغلب الإجراءات البيئية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي على الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها ونتناول فيما يلي أهم هذه المعايير :

أ– شهادات التوافق الدولية (العلامات البيئية) :

اهتم الاتحاد الأوروبي بوضع البطاقة البيئية Eco-Labeling وذلك للارتقاء بحدود التميز في الجودة البيئية للمنتجات ويشترط لمنح البطاقة البيئية لأي منتج أن تتوافر فيه معايير محددة للحافظ على البيئة والجودة وبحيث يكون الأساس في التقييم هو منهج تقييم دورة حياة المنتج بما فيها من تحليل لمراحل استخراج الخامات من مصادرها الطبيعية والإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستخدام ثم التخلص من المنتج بعد انتهاء الغرض من الاستخدام سواء عن طريق التدوير أو التحويل وأثر هذه العمليات بالتالي على الأداء البيئي [3] . ومن بين العلامات البيئية الأوروبية نجد علامة Blue Angel الألمانية والتي تشمل جميع المنتجات بما فيها الغذائية وعلامة CE التي تشتمل على تلخيص للمعلومات التي تفيد بأن المنتج متوافق مع كافة القواعد الإجبارية المطبقة في الاتحاد الأوروبي، كما تقدم العلامات البيئية معلومات و شهادات بشأن السلع المنتجة بطريقة غير ضارة بالبيئة و الصحة العمومية . وفي هذا الإطار وضع الاتحاد الأوروبي و العديد من بلدانه الأعضاء نظما لوضع العلامات البيئية تفرض معايير صارمة على المنتوجات النسيجية . ففي مارس 1992 ، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا لوضع العلامات البيئية على مستوى الاتحاد هو برنامج Ecolabel. ويهدف هذا البرنامج الى التشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق واستعمال منتوجات تخلف أثرا

[1] – الندوة الإقليمية العربية حول التجارة والبيئة ، ص 145

[2] – لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية الدولية المرتبطة بالتجارة والبيئة انظر :

UNEP, International Environnemental : Multilatéral Environnement Agrement ,2007

[3] – السيد أحمد عبد الخالق ، السياسات البيئية والتجارة الدولية " دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية " ، دار النهضة العربية ، مصر 2000 ، ص 79.

بيئيا محدودا خلال كامل دورة حياتها، وإلى تزويد المستهلكين بمعلومات أفضل عن الأثر البيئي للمنتجات . و في أفريل 1996 حددت المفوضية الأوروبية المعايير البيئية التي ينبغي استفاؤها من أجل الحصول على علامة Ecolabel و لصقها على القمصان و البياضات. وهناك برامج أخرى لوضع العلامات البيئية في أوروبا و هي برامج وطنية مثل برنامج نور ديك سوان (Nordic Swan) و براميلوفال Bra) (Milijoval في البلدان الاسكندينافية التي تمنح علامات بيئية خاصة بالمنسوجات ، أو برامج خاضعة للقطاع الخاص، تديرها مؤسسات لمنح شهادات خاصة بالمنسوجات ، و تستخدم عالميا، و منها أوكو تكس ستاندر (Oeko-Tex Standard 100) و توكسبروف (Tox Proof) في ألمانيا . كما عمدت بعض الشركات إلى وضع خطوط إنتاج خاصة بها غير ضارة بالبيئة، إلا أنها لا تقوم مقام العلامات البيئية، بل هي أدوات للت سويق وعلامات تجارية يستعملها المنتجون في إيصال رسائل بيئية و زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق المتخصصة لكي يحققوا زيادة في الأسعار[1].

و نشير في الأخير إلى أنه أصبح الاهتمام بشهادات التوافق البيئي ومعايير علامات الايكو الدولية مطلبا هاما حتى لا نفقد أسواق التصدير حيث صارت شرطا أساسيا للدخول للأسواق الأوروبية كما أن المنتجات الحائزة على هذه العلامات التي تشهد بأنه صديق للبيئة ولا يحتوي على أي مواد ضارة تلقى طلبا من المستهلكين خاصة في الدول الأوروبية مع تزايد الإدراك والوعي لديهم بمثل هذه العلامات.

ب– متطلبات التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات :

أصدر الاتحاد الأوروبي الدليل الخاص به في مجال التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات عام 1994، وبدأ تطبيق متطلبات هذا الدليل ضمن القواعد الخاصة بذلك . ومن أهم الضوابط العامة التي يضعها الاتحاد الأ وروبي في شأن تصنيع وتركيب واسترجاع مواد التعبئة و التغليف التي يلتزم بها مصدرو الدول النامية ومنها الجزائر ما يلي [2] .

- حظر استخدام المكونات السامة وما نحوها من مواد خطرة من رماد وعوادم وانبعاثات في تصنيع العبوة وسواء كانت في حالة عبوات النقل أو عبوات البيع ، وهناك مواد محظورة وهي مركبات الزنك والرصاص والكاديوم وسداسي الكروم لما ثبت لها من آثار مسرطنة لاستخدام مركباتها ضمن مكونات مواد العبوات فضلا عن إعاقتها عمليات التدوير .

- ضمان مستوى مناسب من القبول البيئي والسلامة والصحة والأمان بما يحقق سلامة المستهلك .

- أن تكون العبوة منتجة ومتداولة على نحو يسمح بالتدوير أو إعادة الاستخدام أو الاسترجاع مع تحجيم الأثر البيئي على الصحة وعلى الأفراد القائمين بالعمل.

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (اسكوا)، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] – منى أبو العطا محمد حليم ، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص 80 . الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ،

- أن تصنع العبوات بحيث تحتوي على نسب معينة من وزنها كمواد قابلة للتدوير ، وهذه النسب تختلف من مادة إلى أخرى (الزجاج ، التصفيح ، الألمنيوم ، الورق ، الورق المقوى ، الكرتون ، المواد التركيبية) كما ينبغي أن تحتوي العبوات على حد أدنى من السعرات الحرارية كي يتسنى الحصول على معدل أعلى للإسترجاع من خلال التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري ، وأيضا يتعين قابلية المواد المستخدمة للتحلل دون إعاقة لهذه العملية .

وهذه الضوابط تركت تفضيلات بالنسبة للمواد وعناصر التركيب ومعدلات التدوير والاسترجاع المطلوبة وفقا لنوعيات المواد المستخدمة للدول الأعضاء في الاتحاد بما يتلائم مع كل دولة ولكن دون الخروج عن الأهداف الأساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي .

ج- نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة (HACCP) [*] :

وهو نظام وقائي مانع يهتم بسلامة الغذاء أي أنه مصمم لإنتاج غذاء سليم آمن ويتم التأكد من سلامة الغذاء من خلال التعرف على مدى التقييم والسيطرة على المخاطر التي لها تأثير على سلامة الغذاء والتقليل من حدوثها في كافة مراحل السلسلة الغذائية.

وتتكون كلمة الهاسب (HACCP) من شقين هما CCP و HA : [1]

الشق الأول: يمثل تحليل مصدر الخطر (Hazard Analysis) و هي عملية تجميع المعلومات عن مصادر الخطر المتعلقة بغذاء ما ، و يتضمن ذلك كل أنواع المخاطر مثل الميكروبيولوجي (البكتيريا، الفيروسات ، الفطر) و الكيماويات (مثل المبيدات) أو المخاطر المادية و التي من الممكن أن تتواجد في المواد الخام أو خلال عملية تصنيع و حفظ و مناولة و تعبئة أو نقل الغذاء ثم تحليل هذه المخاطر و وضع التقديرات للعواقب المتعلقة بصحة الإنسان إذا كانت المخاطرة موجودة بالفعل في المنتج النهائي .

الشق الثاني: يمثل نقاط التحكم الحرجة (Critical Control Points) و هي النقاط اللازم عندها تطبيق الرقابة و السيطرة لمنع تواجد أي خطر غذائي أو تقليله للمستوى المقبول .

و يشترط قرار الاتحاد الاوروبي بشأن المواد الغذائية أن تقوم الشركات الغذائية بتحديد أوجه أنشطتها و التي تتعلق بسلامة الأغذية و التأكد من وضع و تطبيق و مراجعة إجراءات السلامة الملائمة طبقا لنظام الهاسب والعمل به و المحافظة عليها .حيث تلتزم الشركات التي تقوم بتصنيع و تعبئة و نقل و توزيع أو تجارة المواد الغذائية بتطبيق هذا النظام من خلال فهم المخاطر المحتملة التي قد تصاحب عملية إنتاج السلع الغذائية في كل المراحل بدءا من النمو و التصنيع و التوزيع وحتى نقطة الاستهلاك. وإزالة كافة المخاطر المحتملة عن طريق وسائل منع حدوث المخاطرة بطريقة تمنع وجود أي مخاطر مستقبلية على المستهلكين [2].

(*) HACCP : Hazard Analysis Critical Control Point

12- ايمان أحمد الشربيني ، "نقاط تحليل المخاطر و التحكم الحرجة (هاسب) في قطاع الصناعات الغذائية للارتقاء بنظام ضمان سلامة الغذاء في جمهورية مصر العربية " ، سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة رقم (1633) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 2007 ، ص 14.

13- وزارة التجارة الخارجية ، مختارات من دليل التجارة البيئية ، التحديات البيئية للمصدرين للاتحاد الأوروبي، قطاع الاتفاقات التجارية ، وحدة المشاركة الأوروبية ، 2003 ، ص 35 .

د–القواعد و القوانين البيئية

يضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من القواعد و القوانين بهدف ضمان الالتزام بتوجيهاته حيث يحدد فيها الإجراءات الواجب الالتزام بها و يضع النواهي التي يجب تجنبها و التي من أمثلته ا قوانين حظر الاستعمال الكثير من مواد الأسمدة و المبيدات الكيماوية في ما يتعلق بالغذاء أو حظر استعمال بعض المواد التي تسبب أمراض سرطانية وتكون لها آثار خطيرة على صحة الإنسان وأيضا تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية والبيئية وتسبب آثاراً خطيرة، ومن أهم المدخلات المحظورة هي التي تحتوي على عناصر ثقيلة سامة أو تكون بعض أنواعها قابلة للتحلل إلى مواد أخرى (أحماض أمينية متسرطنة) تتفاعل أو تتخلل الجسم وتحدث أمراضا أو اختلالات صحية مختلفة ،كذلك هناك عدة إجراءات وقواعد في صناعة المنسوجات حيث تضع قواعد خاصة تتعلق بطبيعة ونوعية المواد المستخدمة في الصباغة والتجهيز كما تضع قوانين تحظر استخدام أنواع معينة من الصبغات المسرطنة مثل أصباغ الأزو azodyes ومثبتات الألوان كما تمنع استخدام الفورمالداهيد والكادميوم والنيكل ومن ثم يجب على مصدري المنسوجات والملابس الالتزام بهذه المعايير التي يضعها الاتحاد الأوروبي سواء المتعلقة بالأصباغ أو التجهيز أو التصنيع و استخدام العمليات النظيفة المطابقة لمعايير الجودة والأمان التي يتطلبها لضمان النفاذ إلى هذه الأسواق .[1]

المحو الثالث : المعايير البيئية الأوروبية وتأثيرها على الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والمنسوجات .

منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ مطلع سبتمبر 2005 اتجهت الجزائر إلى تكثيف تعاملاتها مع دول هذا الاتحاد عن طريق المبادلات التجارية وفي منتجات مختلفة مابين الشريكين، لكن وبسبب الوزن الاقتصادي المرتفع للمتعامل الأوروبي إذا ماقورن بدول جنوب المتوسط على غرار الجزائر، أصبح هذا المتعامل يستخدم بعض الأدوات الحمائية التجارية الجديدة وبطريقة ذكية ممثلة خصوصا في المعايير والاشتراطات البيئية المتشددة اتجاه صادرات هذه الدول على غرار الجزائر، وسوف يتم في هذا الاطار إبراز بعض تلك الممارسات وهذا بعد عرض لهيكلة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في المنتجات داخل وخارج المحروقات من خلال الجدول أدناه:

جدول (01) :المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000–2013)

القيمة بمليار دولار أمريكي (Valeurs en milliards $ US)

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	13,78	11,47	17,59	28,75	23,33	41,27	25,53	34,83	40,13	42,77
الواردات	5,25	6,72	9,78	11,82	20,65	20,98	20,70	24,62	23,86	28,58
الميزان التجاري	8,53	4,75	7,81	16,93	2,68	20,29	4,83	10,21	16,27	14,19

14- منى أبو العطا محمد حليم ، مرجع سبق ذكره، ص 83

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

الشكل (1) : تطور المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (2000-2013)

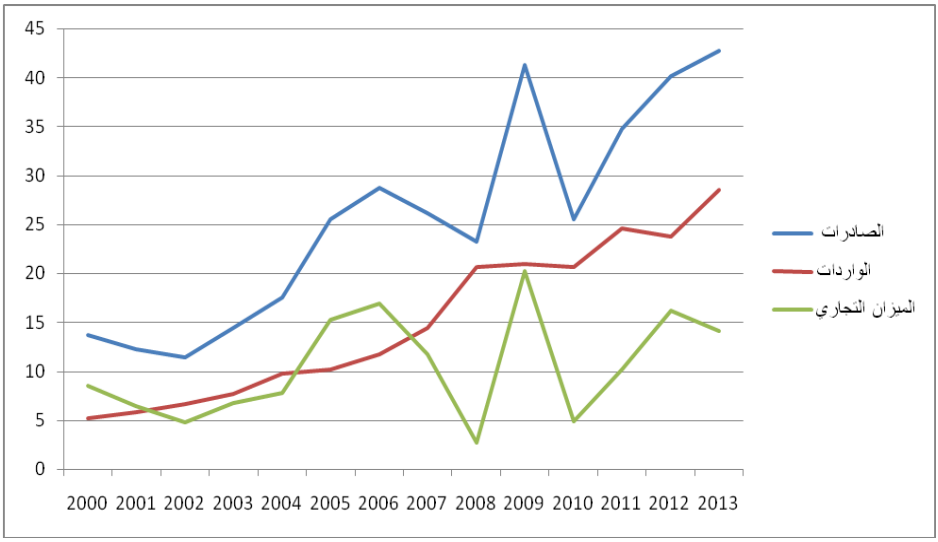

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن فاتورة الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي شهدت انخفاضا بحوالي 2 مليار دولار ما بين سنتي 2000 و2002 إذ بلغت سنة 2000 ما قيمته 13,78 مليار دولار لتتراجع هذه القيمة وتصبح أقل من 11,5 مليار دولار سنة 2002، لكن انطلاقا من سنة 2003 شهدت هذه الفاتورة ارتفاعا محسوسا قارب معدل ارتفاع 50% مابين سنة 2003 إلى سنة 2006، حيث تزايدت فاتورة الصادرات من 14,52 مليار دولار إلى 28,75 مليار دولار في السنتين المذكورتين على التوالي ثم ابتداء من أواخر سنة 2007 و بدايات سنة 2008 شهدت هذه الفاتورة من الصادرات انخفاضا محسوسا قارب 5 مليار دولار ما بين هذين السنتين و ذلك بسبب إرهاصات الأزمة المالية العالمية و ما سببته من كساد في غالبية دول الاتحاد الأوروبي و الذي انعكس على انخفاض الطلب على الصادرات النفطية الجزائرية لتعاود هذه الفاتورة في الارتفاع بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2009 رغم تعثرها في سنة 2010.

أما بخصوص الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فنجد أن فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة الى أخرى حيت انتقلت فاتورة الواردات و تضاعفت أكثر من 05 مرات ما بين سنتي 2000 و2013 إذ انتقلت من 5,25 مليار دولار سنة 2000 إلى 28,58 مليار دولار سنة 2013 وهذاكدلالة واضحة على الضعف الذي لا زالت تعاني منه الصناعة التصديرية الجزائرية اتجاه الواردات من المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الجزائرية هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فنجد أن المتعامل الأوروبي يعتمد في معاملاته مع الجزائر على بعض الممارسات الاقتصادية الخفية والذكية تحول دون وصول صادرات الجزائر إلى دوله على غرار التعنت في المعايير والاشتراطات البيئية و متطلبات الجودة في المنتجات ، خاصة الغذائية منها و المنسوجات التي سوف يتم إبرازها أدناه بعد عرض هيكلة الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والنسيجية الى الأسواق الخارجية عموما ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

الجدول (2) : الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والنسيجية (2000–2010)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعات الغذائية	0,28	0,33	0,47	0,09	0,15	0,03	0,01	0,04	1,00	0,09	0,16
المنسوجات	0,39	0,59	0,93	1,88	1,59	2,51	22,65	2,025	1,49	1,11	0,34

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات بتحقيق الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex) للسنوات (2000–2010)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية والنسيجية عرفت عدم استقرار في حصيلتها خلال الفترة المدروسة، إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والتراجع تارة أخرى بنسب متفاوتة، فقد حققت أكبر قيمة مصدرة من الصناعات الغذائية في سنة 2008 بقيمة 1 مليون دولار أمريكي أي زيادة بحوالي ثلاثة أضعاف القيمة المحققة في سنة 2001، في حين حققت المنسوجات أكبر قيمة مصدرة منها في سنة 2006 بقيمة 22,65 مليون دولار أي زيادة بحوالي 10 أضعاف القيمة المحققة في السنة التي قبلها 2005 وهي حالة استثنائية، لأن هذه النسبة تراجعت في الفترة اللاحقة إلى ما كانت عليها سابقا بل تدهورت أكثر من ذلك حتى وصلت إلى 0,34 مليون دولار في سنة 2010.

ولعل المتصفح للمعطيات أعلاه يستنتج أن الصادرات الجزائرية في هذا المجال تبقى قليلة وضئيلة جدا إذا ما قورنت مع بقية الصادرات الصناعية الأخرى خارج قطاع المحروقات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقارنة بالدول الأخرى التي دخلت في اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، وهذا يمكن تبريره فعلا بعائق أساسي يتعلق بنوع التكنولوجية المستخدمة في مؤسساتنا الجزائرية فهي تكنولوجية قاعدية * (la technologie de base) ولا تتماشى غالبا مع تلك المسموح بها من طرف الشركات صاحبة العلامة التجارية (صاحبة الترخيص)، والمعروف أن هذا النوع من التكنولوجية لا يوفر أي ميزة تنافسية ، نظرا لطبيعة الاحتكار التكنولوجي الموجود في السوق الدولي، هذا من جهة .

أما من جهة أخرى والتي يغفل عنها الكثير من المحللين لنسبة تطور الصادرات الجزائرية و حجم نفاذها إلى الأسواق العالمية على غرار دول الاتحاد الأوروبي، فتتمثل أساسا في تلك الاشتراطات والمعايير البيئية القاسية التي تفرضها دول هذا الاتحاد على هكذا منتجات، والتي ذكرناها سابقا . حيث أن إجبارية استعمال تلك المعايير في الصناعات الغذائية والنسيجية، هي بمثابة أداة تجارية ذكية و حاجز حمائي جديد تتستر من خلفه الدول الأوروبية حتى تمنع نفاذ المنتجات الجزائرية إليها تحت مسمى الاشتراطات و المعايير البيئية، لأن إثبات عدم استخدام هذه الأدوات كان من جهة واحدة و هي المتعامل الاقتصادي الأوروبي عن طريق مخابره من دون إعطاء دلائل واضحة للمصدرين الجزائريين و هو ما يشكل عقبة حقيقية أمام هؤلاء المصدرين تقف دائما عائقا أمام انسياب منتجاتهم إلى الأسواق الأوروبية.

وحتى لا يفقد المصدرين الجزائريين حصصهم من الأسواق العالمية عموما والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص لابد من اقتراح بعض التوصيات ربما تكون كحلول كفيلة بتجاوز هذه العقبات المستخدمة تحت مظلة الذك اء الاقتصادي بغية حماية الاقتصاديات الوطنية حتى يرفع هؤلاء المصدرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين من تنافسية المنتوج الوطني وهذا ما سيتم ابرازه في نهاية الدراسة بعد استعراض خاتمة لها.

خـاتـمـة :

لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية ض بط أثر المعايير البيئية في المعاملات التجارية الدولية ومدى استخدامها كأداة اقتصادية خفية في المبادلات التجارية ما بين الدول، حيث في المحور الأول تم التطرق إلى مفهوم وأهمية المعايير البيئية وكذا تأثيرها على التجارة الدولية، إذ تبين أن الاشتراطات والمعايير البيئية أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية التي يمكن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية والمحلية لغرض ضمان متطلبات الصحة والسلامة . وفي المحور الثاني فقد احتوى على أهم الاشتراطات والمعايير البيئية الدولية والأوروبية، والتي أصبحت أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرى خاصة النامية منها . وكختام لهذه الدراسة وفي المحور الثالث منها تم إسقاط تأثير التطبيقات الذكية للمعايير البيئية على الصادرات الجزائرية ب التركيز على مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، إذ تبين أنه وبالرغم من ضآلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلا أنها لم تسلم من التطبيق المتعنت للاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة في الصناعات الغذائية والنسيجية والتي لازالت تعاني من صعو بة النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبالخصوص أسواق دول الاتحاد الأوروبي . ولعل التخفيف من وطأة هذه الاستخدامات في المبادلات التجارية يستوجب الاستناد على بعض المقترحات والحلول لتلافي هذه الإجراءات التمييزية في مجال التجارة الخارجية مع الدول الأخرى خاصة في ظل بواد ر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .وهو ما تقترحه هذه الدراسة من توصيات متمثلة في :

1- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتطويرها للخروج من التبعية و مواكبة متطلبات التنمية المستدامة ذات الاهتمام البيئي .

2- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على إطلا ع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوج ي وهذا ما يجرها إلى الكساد .

3- العمل على إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.

4- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل لها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصممما حسب أذواق المستهلكين الأجنبيين مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة من إشكالية الضبط الجيد للمعايير والاشتراطات البيئية في العلاقات التجارية الدولية .

أما أمام الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى ، في جب على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها وضم قدراتها و قواها الإنتاجية مع الدول العربية و الإفريقية لإقامة اتحاد جمركي من خلال تخفيض أو إزاحة الرسوم مابين الدول الأعضاء ووضع رسوم مشتركة أمام المنتجات الأجنبية المنافسة، وبالتالي إنشاء تكتل اقتصادي موحد وتام وكذا سوق عربية وافريقية مشتركة من أجل تنمية وتطوير المنتوجات وجعلها قادة على المنافسة في الأسواق الخارجية ومواكبة التطورات السريعة في كل المجالات.

(*) أو ما يسمى بالتكنولوجيا الأساسية؛ وهي تكنولوجية مشاعة تقريبا، وتمتلكها المؤسسات الصناعية والمسلَم به أن درجة التحكم فيها كثيرة جدا ، ولا تتميز عن بقية المنافسين المباشرين.

قائمة المراجع:

1 - وزارة التجارة الخارجية، مختارات من دليل التجارة البيئية، التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الأوروبي، قطاع الاتفاقيات التجارية ، وحدة المشاركة الأوروبية، 2003.

2 - سامي عفيفي حاتم، ا لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005 .

3 - السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية و التجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية و التجارة الدولية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، بعنوان: اقتصاديات البيئة ،كلية التجارة، جامعة المنصورة، 17 – 19 أفريل 1995.

4 - سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2006.

5 - كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد ا لتنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، دفعة 2009/2008.

6 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "" الاسكوا "" ، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005.

7 - الندوة الإقليمية العربية حول التجارة والبيئة .

8- UNEP, International Environnemental : Multilatéral Environnement Agrement ,2007.

9 - السيد أحمد عبد الخالق ، السياسات البيئية والتجارة الدولية " دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية " ، دار النهضة العربية ، مصر 2000.

10 -منى أبو العطا محمد حليم ، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

11 -ايمان أحمد الشربيني ، "نقاط تحليل المخاطر و التحكم الحرجة (هاسب) في قطاع الصناعات الغذائية للارتقاء بنظام ضمان سلامة الغذاء في جمهورية مصر العربية " ، سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة رقم (1633) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، 2007.

12 -وزارة التجارة الخارجية ، مختارات من دليل التجارة البيئية ، التحديات البيئية للمصدرين للاتحاد الأوروبي، قطاع الاتفاقات التجارية ، وحدة المشاركة الأوروبية ، 2003.

13 -الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

14 -المركز الوطني للإعلام والإحصائيات بتحقيق الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex).